الأمم المتحدة

A/69/423

الجمعية العامة

Distr.: General
7 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البنـــــود ٩ و ١٣ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٤ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٧ و ١١٥ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدات التي تواجه أوضاعاً خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

281014 211014 14-62191X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

النهوض بالمرأة

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

خطة المؤتمرات

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك (انظر المرفق).

وبالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، أكون ممتناً لتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٣ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٤ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٧ و ١١٥ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦.

(توقيع) ساشا سيرغيو ليورينتي سوليز
السفير والممثل الدائم لدولة بوليفيا
المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة السبعة والسبعين

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين

نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

١ - التقى في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين والصين في إطار الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين المعقود برئاسة دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٢ - ونوّه وزراء الخارجية إلى الانعقاد الناجح لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة السبعة والسبعين الذي التأم في سانتا كروز دي لاسييرا بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، في يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأعربوا عن تقديرهم لحكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لاستضافة مؤتمر القمة وجددوا عزمهم على العمل صوب التنفيذ التام للإعلان المعنون ''من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم''.

٣ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالبيان المشترك لرئيسي حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين في نيويورك، والشُعب الأخرى التابعة للمجموعة الصادر في مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة السبعة والسبعين والمعتمد في الجزائر في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤. كما أعربوا عن ترحيبهم بتولي الجزائر بالاشتراك مع رئيسي حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين، عقد الاجتماع الثاني للجنة التنسيق المشتركة على المستوى الوزاري، الذي سيلتئم في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة والذكرى السنوية الستين لصدور إعلان باندونغ.

٤ - وأبدى الوزراء ترحيبهم بـ ''نداء الجزائر لإقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق التعاون الدولي المتجدد''، الذي اعتمده الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة من بلدان الجنوب المنعقد في الجزائر في يوم ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤،

٥ - وأحاط الوزراء علما بالمبادرة التي أطلقها رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو مورااليس آيما، خلال انعقاد مؤتمر قمة مجموعة السبعة والسبعين من أجل إنشاء معهد تكامل بلدان الجنوب، وعرضه استضافة المعهد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وطلبوا إلى رئيس

مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن هذه المبادرة، وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري السنوي المقبل عن محصّلة هذه المشاورات لكي يتسنى اتخاذ إجراءات ملائمة للمتابعة.

٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مقرّين بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب واختلاف منظوره التاريخي وخصائصه، وأكدوا مجددا رؤيتهم للتعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مظهرا للتضامن فيما بين هذه البلدان وشعوبها يسهم في تحقيق رفاهها الوطني ويكرّس اعتمادها على الذات وطنيا وجماعيا ويدعم بلوغها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ورأوا أن تحديد أوجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب ووضع جدول الأعمال المتعلق به لا بد أن يكون قرارا لبلدان الجنوب، وأن يداوم الاهتداء بمبادئ احترام السيادة الوطنية ويكفل تولي هذه البلدان زمام المسؤولية ويضمن لها الاستقلالية على الصعيد الوطني والمساواة وعدم المشروطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق المنافع المتبادلة.

٧ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في إطار البيئة الاقتصادية الدولية المعاصرة، وأعادوا الإعراب عن دعمهم للتعاون بين بلدان الجنوب كاستراتيجية تهدف إلى إدامة جهود التنمية في البلدان النامية ووسيلة لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وأكدوا مرة أخرى موقف المجموعة الذي يرى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُتمِّم للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وليس بديلا له، كما أكدوا ثانية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية يتأسس على مبدأ التضامن ويستند إلى أفكار وأحوال وأهداف متفرّدة تنسجم مع السياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية واحتياجاتها وتوقعاتها، وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته حسبما أعادت التأكيد على ذلك وثيقة نيروبي الختامية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة أن يكون هذا التعاون وجدول أعماله مدفوعين من قِبَل بلدان الجنوب ذاتها. ورأوا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يشكّل أهمية ماسة للبلدان النامية، يحتاج إلى أن يتدعم برؤية طويلة المدى وترتيب مؤسسي عالمي على النحو الذي توخاه مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب.

٨ - وشدد الوزراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجمعية العامة، هي الهيئة المحورية المتعددة الأطراف المنوطة بتقرير السياسات في منظومة الأمم المتحدة في مجال استعراض وتقييم التقدم الذي يحرزه التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والدعم الذي يتلقاه على الصعيد العالمي وعلى صعيد المنظومة، بما فيه التعاون الثلاثي، وهي أيضا الهيئة المعنية بتقديم المشورة عموما فيما يتعلق باتجاهات المستقبل في هذا المجال.

٩ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء بالقرار ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وطالبوا بإنشاء آلية معززة مشتركة بين الوكالات تكون لها طبيعة رسمية أكبر وتتبع مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتشجيع الدعم المشترك للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية، وتقاسم المعلومات عن الأنشطة والنتائج الإنمائية التي تحققها مختلف الصناديق والوكالات والمنظمات في سبيل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠ - وأكد الوزراء بحزم ضرورة الحفاظ على مُجْمَل عناصر تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، وعلى ألا يعاد التفاوض بشأنه. وفي هذا المعنى، أكدوا أهمية اتخاذ هذا التقرير كأساس لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على النحو الذي طالبت به أيضا ولايات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١١ - وأبرز الوزراء أهمية فهم الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، وأعادوا التأكيد في هذا الصدد على ضرورة العمل على إنهاء الفقر في كل أشكاله.

١٢ - وبالإشارة إلى البيان الذي أُدلي به في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي اعتبر أن القضاء على الفقر يمثل التحدي العالمي الأكبر وأنه مطلب لا غنى عنه للتنمية المستدامة، شدد الوزراء على ضرورة أن يظل هدف القضاء على الفقر هو الهدف المحوري المهيمن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب الوزراء عن دعمهم القوي للرأي الذاهب إلى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا بد أن تكون داعمة لالتزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

١٣ - وأبرز الوزراء ضرورة اتباع نهج متناسق إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يكفل التأكيد على تعهد المجتمع الدولي باستئصال الفقر والإدماج المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مع مساهمات الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، وعملية تمويل التنمية، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وعملية صياغة الخيارات المتعلقة بآلية الأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا وغيرها من العمليات ذات الصلة.

١٤ - وأكد الوزراء من جديد ضرورة أن تتمسك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمسكا تاماً بمبادئ ريو، وبالأخص مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة.

١٥ - وأبرز الوزراء أهمية تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بما يكفل استنادها إلى أهداف قابلة للقياس الكمي ومحددة زمنياً تتماشى مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

وتتواءم مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورأوا أن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا يزال يمثل صلب هذه الشراكة، بينما يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عنصرين مفيدين متممين له. ومن هنا يتعين تعزيز التزام البلدان المتقدمة النمو بزيادة التعاون الدولي ورفع مستوى الدعم الذي تقدمه للبلدان النامية. وشدد الوزراء على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو على وجه السرعة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قطعتها على نفسها، فرديا وجماعيا، بما فيها هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وتخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

١٦ - وشدد الوزراء على ضرورة أن تتصدى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بشكل مجدٍ لقضايا إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية لتقوية صوت البلدان النامية ومشاركتها في اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات. ولاحظ الوزراء أيضا أن الأنظمة الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية لا تزال غير متوازنة وتعمل لغير صالح البلدان النامية، وشددوا في هذا الخصوص على أهمية أن يجري في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التصدي لأوجه الضعف والاختلالات التي تعتري هذه الأنظمة العالمية واقتراح إجراءات لتحسينها تدعيما لخطة التنمية وتعضيدا للبرامج في البلدان النامية.

١٧ - وشدد الوزراء أيضا على أنه إذا أُريد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون عالمية الطابع وشاملة التطبيق بالنسبة للجميع، فإنه من الأهمية بمكان أن تكفل الاحترام التام للسياسات الإنمائية التي تتبعها البلدان النامية في استخدام الأدوات والتدابير السياساتية اللازمة لتنفيذ ما ترتئيه من سياسات ترمي إلى القضاء على الفقر وغير ذلك من الخطط والبرامج الإنمائية. وأكدوا أيضا على ضرورة أن تشجع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحقيق النمو الاقتصادي السريع والمتواصل والشامل في البلدان النامية كمطلب أساسي للقضاء على الفقر والجوع وتخفيض التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها.

١٨ - وأكد الوزراء مجددا المكانة المحورية والأسبقية التي تحظى بها النتائج الحكومية الدولية كأساس يُستند إليه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

١٩ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة الانخراط في عملية تحضيرية قوية تسبق انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وأعرب الوزراء عن عزمهم التوصل إلى محصّلة طموحة انطلاقا من الحاجة إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توافق مونتيري وإعلان الدوحة وإعادة تنشيط وتقوية عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد

العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الواردة فيها وبيان الإجراءات اللازمة للتغلب عليها، فضلا عن توفير الدعم لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٢٠ - وأكد الوزراء على أن التكنولوجيا وسيلة رئيسية للتنفيذ وأنها تمثل الدعامة الأكثر أهمية لإحداث التغيير اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. ورأوا أنه بدون حدوث اختراق في التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا، سيكون التحول إلى مسار أكثر استدامة مسألة بالغة الصعوبة ومضنية بالنسبة للبلدان النامية.

٢١ - وفي هذا الصدد، ذكّر الوزراء بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتقارير الأمين العام المتصلة بالترتيبات المحتملة المتعلقة بإنشاء آلية تيسير لتشجيع تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، وأعربوا عن ترحيبهم بانعقاد حوارات الجمعية العامة الأربعة المنظمة المعنية بدراسة هذه الترتيبات وتقديم توصيات في هذا الخصوص بما في ذلك بشأن الطرائق وسُبل التنظيم الممكنة لهذه الآليات.

٢٢ - وأعرب الوزراء أيضا عن ترحيبهم بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للمناقشات المتعلقة بالحوارات الأربعة المنظمة والتوصيات المنبثقة عنها التي تتناول الترتيبات الممكنة لآلية تيسير التكنولوجيا. وشدد الوزراء على أهمية مداومة المشاورات في هذا الصدد سعيا إلى التوصل إلى استنتاج بشأنها خلال الدورة التاسعة والستين، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٢٣ - وشدد الوزراء على ضرورة تطوير بيئة تمكينية دولية حتى يتاح لكل الدول بدون استثناء متابعة تحقيق أهدافها الإنمائية بما يتفق مع أولوياتها تبعاً لسياسات يقع عليها اختيارها هي. وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة أن يكون ذلك هو الهدف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يمثل أيضا التغيير التحويلي الذي نصبوا إلى تحقيقه في مساعينا لتهيئة وتطوير بيئة تمكينية دولية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق التصدي للمسائل المتعلقة بالتجارة وإصلاح النظام المالي الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية والديون وإعادة الأموال غير المشروعة إلى مواطنها والتعاون في ميادين المالية والتكنولوجيا، سعياً إلى تدعيم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٤ - وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن تتحمل جميع البلدان مسؤولياتها المشتركة والمتباينة، وحذّروا من أن الاستعانة بالقطاع الخاص أو المجتمع المدني للاضطلاع بهذه المسؤوليات غير مقبول، وأنه لا ينبغي أن يكون بديلا عن قيام شراكة عالمية متجدِّدة ومعززة تصبو إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٥ - وأبرز الوزراء أهمية الحد من مخاطر الكوارث لما تسببه من آثار مباشرة على تحقيق التنمية المستدامة ولا سيما في البلدان النامية. وأعادوا تأكيد دعمهم للجهود الدولية المبذولة من أجل صياغة إطار ما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث؛ أو ''إطار عمل هيوغو - ٢'' الذي سيجري اعتماده في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث المقرر انعقاده في سينداي باليابان في آذار/مارس ٢٠١٥. وشددوا على أن تعزيز التعاون الدولي في مجال تنفيذ سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وعلى الأخص في البلدان النامية، لا بد أن يمثل عنصرا حاسما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٢٦ - وأكد الوزراء ضرورة إصلاح الهيكل المالي الدولي لكي يعكس النظام المالي والنقدي حقائق القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك وجود قطاع مالي دولي يتسم بسلامة التنظيم ويقلل من استثمارات المضاربة ويثبط منها، حتى يمكن تعبئة أسواق رأس المال لتحقيق التنمية المستدامة والقيام بدور بنّاء في الخطة العالمية للتنمية.

٢٧ - وحث الوزراء على القيام في أقرب وقت ممكن باستكمال عملية إصلاح هيكل حوكمة مؤسسات بريتون وودز وأن يعكس هذا الإصلاح قدرا أكبر من الطموح كما حثوا على وضع خطة معجّلة لإجراء مزيد من الإصلاحات على صعيد التمثيل والمشاركة والمساواة في القوة التصويتية للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات بريتون وودز وفي جميع المناقشات المتعلقة بالإصلاح النقدي الدولي وفي تطبيق الترتيبات الجديدة المتعلقة بحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، على أساس معايير تعبر تعبيراً صادقا عن ولايتها في ميدان التنمية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة في قيام عملية منصفة وشفافة وتشاورية وشاملة للجميع. ودعوا الجمعية العامة في هذا الصدد إلى تدشين عملية لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي.

٢٨ - ودعا الوزراء إلى القيام على وجه السرعة باستكمال إصلاح عملية عام ٢٠١٠ المتعلقة بصيغة الحصص في صندوق النقد الدولي، بما يكفل تعبير نظام الحوكمة وصيغة الحصص في صندوق النقد الدولي بشكل أفضل عن الوزن النسبي للبلدان الناشئة والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. غير أنهم رأوا أن إعادة توزيع حقوق التصويت بشكل يعكس الواقع لا يؤدي وحده إلى حل المشاكل الهيكلية لعدم الاستقرار المالي ونقص السيولة المتاحة للبلدان النامية التي تحتاج إلى التوليد المستدام الضروري للنمو والتنمية. ومن ناحية أخرى، لا بد أن تشمل الإصلاحات مسألة خلق السيولة بما في ذلك تحسين حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية. ولا بد أن يوفر صندوق النقد الدولي استجابات مالية أكثر شمولا ومرونة لاحتياجات البلدان النامية دون فرض مشروطيات مُسايِرة للدورات الاقتصادية، واحترام

احتياجها لوجود حيز كافٍ لسياساتها الخاصة. وعلاوة على ذلك لا بد أن يجري تسمية الأفراد القياديين في مؤسسات بريتون وودز على أساس جدارتهم الشخصية، وأن يكون ذلك عن طريق عملية اختيار مفتوحة وعادلة. وأكدوا أنه ما دام صندوق النقد الدولي بعيدا عن التعبير عن الحقائق الجديدة في الاقتصاد العالمي ويواصل تسمية مديره العام عبر عملية تفتقر لأي شفافية، فأن مشروعيته ستظل محلاً للجدل.

٢٩ - وذكّر الوزراء بأن إدارة الديون السيادية لا تزال مسألة حاسمة للبلدان النامية كما كانت في العقود الماضية والسنوات الأخيرة. وأشاروا إلى بزوغ شاغل جديد في الآونة الأخيرة يتعلق بأنشطة الصناديق الانتهازية. ورأوا أن الأمثلة الأخيرة للإجراءات التي تُقدم هذه الصناديق على اتخاذها في المحاكم الدولية تكشف عن طابع المضاربة الغالب عليها. واعتبروا أن هذه الصناديق تشكل خطورة على مجمل عمليات إعادة هيكلة الديون في المستقبل سواء للبلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو. ومن هنا شددوا على أهمية عدم السماح لهذه الصناديق بشل جهود البلدان النامية لإعادة هيكلة الديون، وضرورة ألا تكون لهذه الصناديق أسبقية على حق الدولة في حماية شعبها بموجب القانون الدولي.

٣٠ - ورحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨ المعنون ”نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“ وعلى الأخص ما نص عليه بشأن قيام الجمعية العامة على سبيل الأولوية خلال دورتها التاسعة والستين بمناقشة واعتماد إطار قانوني متعدد الأطراف لعملية إعادة هيكلة الديون السيادية، عن طريق عمليات تفاوض حكومية دولية، توخيا لجملة أمور منها زيادة فعالية النظام المالي الدولي واستقراره والقدرة على التنبؤ باتجاهاته وتحقيق النمو الاقتصادي المطّرد الشامل المنصف وبلوغ التنمية المستدامة وفقا للظروف والأولويات الوطنية. وجدد الوزراء الإعراب عن عزمهم تحديد طرائق إجراء المفاوضات الحكومية الدولية واعتماد نص الإطار القانوني المتعدد الأطراف في أثناء الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة التاسعة والستين، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٤،

٣١ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتوقف على ما سوف يُحرز من تقدم في تهيئة بيئة تمكينية دولية مناصرة للتنمية وإيجاد وسائل التنفيذ ذات الصلة التي تشمل، في جملة أمور، الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط تساهلية وتفضيلية، وبناء القدرات واتباع السياسات التجارية والاقتصادية الداعمة للتنمية. ودعوا إلى تدعيم وسائل التنفيذ بإجراءات تتخذها البلدان المتقدمة النمو على الصعيد الدولي ومن ذلك تحديد أهداف مالية قابلة للقياس الكمي ومحددة زمنياً، إضافة إلى الأهداف القائمة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٢ - وأبرز الوزراء الدور المهم للمساعدة الإنمائية الرسمية في تدعيم تمويل التنمية وكفالة استدامته في البلدان النامية وفي تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية.

٣٣ - وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت المصدر الرئيسي للتمويل الدولي في كثير من البلدان النامية وأنها ضرورية كأداة حفازة للتنمية ولتيسير بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها استكمال الأعمال غير المنجزة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حسبما يرد في الفقرة ٢٤٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''.

٣٤ - وأشار الوزراء إلى الفقرة ١٤٢ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي أعاد فيها رؤساء الدول والحكومات التأكيد على الحق في الاستخدام الكامل للأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، وإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة، وتعديل المادة ٣١ من الاتفاق عند الانتهاء من إجراءات القبول الرسمية التي توفر إمكانيات لتطبيق أوجه المرونة في حماية الصحة العامة، وعلى وجه الخصوص، تعزيز إمكانية حصول الجميع على الدواء وتشجيع تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد. وأكدوا أهمية الاستفادة من استخدام أوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية في تعزيز صحة الناس وسُبل حصولهم على الدواء. ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى إبداء الاحترام التام لحق البلدان النامية في الاستخدام الكامل لأوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق، والامتناع عن اتخاذ إجراءات، بما فيها التدابير التجارية، التي يكون من شأنها إعاقة البلدان النامية أو ثنيها عن ممارسة هذا الحق.

٣٥ - وأشار الوزراء إلى محصّلة المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وشددوا على أهمية تنفيذ جميع جوانب حزمة بالي بطريقة متوازنة، من خلال عملية تفاوض شاملة يجري في سياقها معالجة المسائل الإجرائية لاتفاق تيسير التجارة بالتوازي مع الركيزة الزراعية، بما فيها المسائل المتعلقة بمخزونات الأمن الغذائي وبرنامج عمل ما بعد بالي، مع مراعاة أولويات البلدان النامية التي يشملها برنامج العمل، بما فيها الأولوية الملحة للقضاء على جميع أشكال إعانات التصدير حسبما تنص عليه الولاية الزراعية لجولة الدوحة.

٣٦ - وأدان الوزراء العدوان الإسرائيلي العسكري الوحشي الذي ارتكبته إسرائيل، دولة الاحتلال، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في

قطاع غزة المحتل وأسفر عن مقتل أكثر من ٢ ١٥٠ فلسطينيا بمن فيهم مئات الأطفال والنساء، وإصابة أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطيني بجروح نتيجة لاستعمال قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة الفتاكة العشوائية والمفرطة. وأدان الوزراء أيضا التدمير الغاشم الذي أوقعته إسرائيل بآلاف المنازل والهياكل الأساسية المدنية الحيوية وممتلكات الأعمال التجارية والمساجد والمدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة والمزارع المملوكة للفلسطينيين، والعديد من المرافق التابعة للأمم المتحدة في غزة. وأعرب الوزراء عن أسفهم للانتهاكات المنهجية الخطيرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي اقترفتها إسرائيل في هذا الصدد. ودعوا إلى المُساءَلة عن هذه الجرائم والانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالا لواجبه بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، بذل جهود متابعة جادة لإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حد سلمي دائم وعادل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

٣٧ – ودعا الوزراء إلى الرفع الكامل والفوري للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكل عقابا جماعيا واسع النطاق لسكان القطاع في إخلال خطير بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن يهبّوا بسرعة إلى تزويد ضحايا العدوان الإسرائيلي في قطاع غاز بالمساعدة الإنسانية الضرورية. وأشاروا مجددا إلى دعوتهم المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تمس إليها حاجة الشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة الحرجة ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي.

٣٨ – وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التدهور المتزايد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني جرّاء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، دولة الاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن الانتهاك الصارخ للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وعدم احترام فتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار الإسرائيلي. كما أعربوا عن قلقهم العميق إزاء أعمال العنف المتكررة والترهيب والتحريض التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون وتدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات من أجل محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

٣٩ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والدائم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق أمانيه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته، فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأهابوا بالمجتمع الدولي بذل الجهود الضرورية لدعم هذه الأهداف في غضون السنة الدولية الحالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٤٠ - وأعاد الوزراء دعوتهم مجددا إلى انسحاب إسرائيل، دولة الاحتلال، الفوري والكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأعربوا مجدداً عن دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في هذا السياق التأكيد أيضا على دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أيدها مؤتمر القمة العربي منذ آذار/مارس ٢٠٠٢،

٤١ - وأعاد الوزراء تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصادر الطاقة وطالبوا إسرائيل، دولة الاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أو تدميرها أو التسبب في فقدها أو نضوبها أو تعريضها للخطر.

٤٢ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة، للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي لنزاع السيادة المتصل بمسألة جزر مالفيناس، التي تتسبب في إضرار خطير بالمقدّرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين، وأعادوا التأكيد على ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ إجراءات تنطوي على إدخال تغييرات انفرادية في الحالة بينما تجتاز الجزر العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٤٣ - وأبرز الوزراء حق الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين في السيادة الدائمة على ما يحوزنه من موارد للطاقة، وأعربوا عن رأيهم بأن العمليات التي تقوم بها في منطقة جزر مالفيناس الشركات غير المأذونة من حكومة جمهورية الأرجنتين لاستكشاف الموارد

الطبيعية، وعلى الأخص الموارد الهيدروكربونية، تتسبب في الإضرار الشديد بالحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جُرفها القاري.

٤٤ - وفي هذا الصدد أقر الوزراء بحق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية تراعي مراعاة تامة القانون الدولي والقرارات ذات الصلة مناوئة لأنشطة الاستكشاف والاستغلال غير المأذون بها للموارد الهيدروكربونية في المنطقة المشار إليها.

٤٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لقضايا السيادة التي تواجهها البلدان النامية، ومنها النزاع على أرخبيل شاغوس، بما فيه دييغو غارسيا، التي انتزعتها المملكة المتحدة بشكل غير قانوني من إقليم موريشيوس قبل الاستقلال في انتهاك للقانون الدولي وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. ورأوا أن التقاعس عن تسوية هذه القضايا المتعلقة بالاستعمار والسيادة يتسبب في الإضرار الشديد بالمقدّرات والإمكانات الإنمائية والاقتصادية للبلدان النامية وتقويض أركانها. وفي هذا السياق لاحظوا بقلق بالغ أن المملكة المتحدة، ورغم المعارضة الشديدة التي تبديها موريشيوس، تزعم إنشاء ''منطقة بحرية محميّة'' حول أرخبيل شاغوس وهو ما يخالف القانون الدولي ويزيد إعاقة موريشيوس عن ممارسة حقوقها السيادية على الأرخبيل ويعطل حق مواطني موريشيوس الذين أبعدتهم المملكة المتحدة عن الأرخبيل عنوة في العودة إليه.

٤٦ - وأكد الوزراء أن الشركات عبر الوطنية تتحمل مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان وينبغي لها أن تمتنع عن التسبب في وقوع الكوارث البيئية والإضرار برفاه الشعوب.

٤٧ - وأعاد الوزراء تأكيد اعتراضهم القاطع على فرض قوانين وقواعد بأثر يتجاوز الحدود الإقليمية، وعلى أشكال تدابير القسر الاقتصادي الأخرى كافة، بما فيها الجزاءات الانفرادية التي تُفرض على البلدان النامية، وأعادوا تأكيد الحاجة الملحة لإزالة هذه الإجراءات على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تؤدي فحسب إلى تقويض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لكنها تتسبب أيضا في تهديد خطير لحرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير عاجلة وفعالة من أجل وقف استعمال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

٤٨ - وأبدى الوزراء أشد الاعتراض على تنفيذ التدابير القسرية الانفرادية وأعادوا تأكيد تضامنهم مع كوبا ودعوا مجددا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة لأكثر من خمسة عقود. ودعا الوزراء على وجه الخصوص إلى وضع حد للتعسف فيما يتعلق بالمعاملات المالية الدولية

لكوبا في الخارج، الذي زاد حدّة في السنوات الأخيرة من جانب مكتب مراقبة الممتلكات الخارجية التابع للولايات المتحدة.

٤٩ - وأعاد الوزراء تأكيد معارضتهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي تتسبب في آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في هذا الصدد على التعليق الفوري لهذه الجزاءات.

٥٠ - وأعاد الوزراء التأكيد على معارضتهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي تتسبب في آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في هذا الصدد إلى التعليق الفوري لهذه الجزاءات.

٥١ - وأشار الوزراء مرة أخرى إلى أن التغيّر المناخي يمثل أحد التحديات العالمية الأشد جسامة في الزمن المعاصر. وأبرزوا حقيقة أن البلدان النامية لا تزال الأكثر تعرضاً للآثار السلبية لتغير المناخ ولزيادة تواتر الظواهر المناخية المتطرفة وشدة وطأتها والأثر الناجم عن تدابير الاستجابة إزاء التغيّر المناخي رغم أن هذه البلدان لا تتحمل إلا أقل المسؤولية عنه. ومن ثم، دعوا البلدان المتقدمة النمو إلى تبوُّء قيادة عملية التصدي لتغير المناخ. واعتبروا أن تغير المناخ لا يهدد فحسب إمكانات التنمية في البلدان النامية ويعرّض للخطر ما أحرزته من إنجازات على صعيد التنمية المستدامة، بل يهدد أيضا وفي الصميم أسباب وجود البلدان والمجتمعات وعوامل بقاء هذه البلدان والمجتمعات.

٥٢ - وشدد الوزراء على أن البلدان المتقدمة النمو لا بد، بالنظر إلى مسؤوليتها التاريخية، أن تتبوأ مكانة القيادة في التصدي لهذا التحدي وفقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبالأخص مبدأ المساواة والمسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات ذات الصلة، وأن توفر الدعم المالي والتقني اللذين تحتاجهما البلدان النامية.

٥٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه البلدان النامية في التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الإطارية يرتهن بالتنفيذ الفعال من جانب البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، فيما يتصل بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، وقيامها بالمراعاة التامة لأولويتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستئصال الفقر كأولويتين مبدئيتين ومهيمنتين للبلدان النامية.

٥٤ - وأعاد الوزراء تأكيد دعمهم لإنجاح المؤتمر العشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المقرر عقده في ليما ببيرو. وأكدوا من جديد ضرورة أن يتحقق في ليما تقدم نحو اعتماد بروتوكول في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف الذي سينعقد في عام ٢٠١٥ أو صك قانوني آخر أو محصلة متفق عليها أخرى يكون لها قوة

القانون في إطار الاتفاقية وتتوافق مع مبادئها وأحكامها، وعلى الأخص مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، وتؤدي إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وأعاد الوزراء أيضا الإعراب عن دعمهم للمناقشات البنّاءة التي جرت في اللقاء الاجتماعي التحضيري لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذي عُقد في جمهورية فنزويلا البوليفارية تمهيدا لانعقاد مؤتمر ليما. وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن دعمهم لحكومتي بيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية لتوجيههما الناجح للعمل المتعلق بهذين الاجتماعين.

٥٥ - وأحاط الوزراء علماً بالتقدم المحرز في أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المُعزَّز، وشددوا على ضرورة أن تمكّن المحصلة التي تتوصل إليها الأطراف العاملة في إطار الفريق من مواصلة التنفيذ الكامل والمُعزّز والمستديم للاتفاقية. وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة أن يكون العمل في إطار الفريق والنتائج التي يتوصل إليها منجزا بموجب الاتفاقية وبالتماشي مع الأهداف والمبادئ والأحكام المنصوص عليها فيها، بما في ذلك مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات ذات الصلة. ورأوا أن العملية الجارية في إطار الفريق العامل لا ينبغي أن تؤدي إلى إعادة تفسير الاتفاقية أو إعادة كتابتها.

٥٦ - وشدد الوزراء على ضرورة القيام على وجه السرعة بسد فجوة الطموح، وأعربوا عن قلقهم إزاء قلة وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في هذا الصدد. واعتبروا أنه ينبغي، من أجل التصدي لهذه الفجوة، ألا يقتصر التركيز على جهود التخفيف فقط إنما يتضمن أيضا سد الفجوات المتصلة بالتمويل والتكنولوجيا والدعم التي تلزم لبناء القدرات. وشددوا على ضرورة أن تبدي البلدان المتقدمة النمو التزامات قوية وطموحة في مجال التخفيف، تتضمن وضع أهداف تخفيض طموحة وقابلة للقياس الكمي من أجل الحد من الانبعاثات على نحو ما يتطلبه العِلم وتنص عليه الاتفاقية.

٥٧ - وأعاد الوزراء التأكيد على ما لاحترام الإعمال العالمي لحق تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار أو تخضع للأشكال الأخرى للهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي من أهمية في ضمان حقوق الإنسان التي يُعلي منها ميثاق الأمم المتحدة ويجسّدها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان وفي كفالة مراعاتها على نحو فعال، ورأوا أن عدم احترام هذا الحق يؤثر سلبا في النمو الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشعوب ويتعارض مع احترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بما في ذلك عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مخالف لمبادئ القانون الدولي، وبالأخص شبكات التواصل الاجتماعي، وأكدوا أن التزامهم الكامل بتعددية الأطراف نابع من الاحترام التام للمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٥٨ - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، القارة الوحيدة التي لا تزال حتى الآن خارج مسار تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسلّم الوزراء بأنه رغم عودة النمو الاقتصادي إلى القارة لا تزال هناك حاجة لضمان استمرارية الانتعاش الذي يتسم بهشاشته وتفاوته. ورأوا أن ثمة ضرورة لتحقيق ذلك حتى يمكن مواجهة الآثار السلبية الحالية على التنمية جراء الأزمات والمصاعب الجسيمة المتعددة التي تلقي بظلالها على جهود مكافحة الفقر والجوع والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف المعنية بأفريقيا.

٥٩ - وأعرب الوزراء عن القلق العميق إزاء عدم تحقيق مُجْمل الالتزام المتعلق بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على النحو الذي صاغته قمّة مجموعة الثمانية المعقودة في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، وشددوا في هذا الخصوص على ضرورة إحداث تقدم سريع في الوفاء بهذا الالتزام وبالتزامات المانحين الآخرين بزيادة المعونة عبر مجموعة وسائل مختلفة بما فيها توفير موارد جديدة إضافية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان الأفريقية ودعم تنميتها المستدامة. ودعوا إلى مواصلة تدعيم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام ٢٠٦٣ (وهي رؤية استراتيجية للقارة وإطار عمل لأولوياتها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية) والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا من ناحية أخرى عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية لأفريقيا عن طريق برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦٠ - وأشار الوزراء إلى انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آبيا، بساموا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأعربوا عن ترحيبهم باعتماد وثيقته الختامية المعنونة ''إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية - مسار ساموا'' التي تمثل الالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعيد التأكيد على استمرار هذه الدول ''كحالة خاصة'' للتنمية المستدامة بالنظر إلى أوجه الهشاشة المتفردة والذاتية التي تتسم بها. وتحدد الوثيقة أيضاً طرائق جديدة لتعزيز العمل المتصل بطائفة من التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأولوياتها، وتُظهر كيف يمكن تعهُّد الشراكات التي تُبرم مع مختلف أصحاب المصلحة والاستفادة منها كوسيلة مهمة لتنفيذ مسار ساموا. ورأوا أن التقارير المتصلة بالجلسات الحوارية الست عن شراكات أصحاب المصلحة والمنصّبة على شراكات تُعنى تحديداً بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتشمل مجموعة كبيرة من الشركاء، تمثل محصّلة متمّمة لنتائج المؤتمر وتُبرز موضوعه المعنون ''تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومتينة''.

٦١ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة دولة ساموا المستقلة لاستضافتها مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية وأعادوا تأكيد التزامهم بالعمل مع هذه الدول من أجل التنفيذ الكامل لمسار ساموا، ضمانا لنجاحه.

٦٢ - وأقر الوزراء بالاحتياجات والتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وتنجم عن افتقارها لسبيل بري للوصول إلى البحر، وهو الوضع الذي يفاقم منه وجودها بمنأى عن الأسواق العالمية، كما أعربوا عن قلقهم لاستمرار هشاشة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي الشاملين للبلدان النامية غير الساحلية إزاء الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية والتغير المناخي. وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدة الإنمائية التي يقدمها إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها في التغلب على أوجه ضعفها وبناء قدرتها على الاحتمال ووضع نفسها على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٦٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة القيام على وجه السرعة بالتصدي للاحتياجات والتحديات الإنمائية المتفردة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية فيما بينها مع تلقي الدعم والتعاون الكافيين من المجتمع الدولي لكي تتمكن من التنفيذ الفعال لأولويات برنامج عمل ألماتي والبرنامج الخلف له. وأعربوا عن ترحيبهم بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر استعراض عشري شامل لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، ودعوا المجتمع الدولي إلى إيلاء نظرة نقدية للاحتياجات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تصادفها والمساعدة في صياغة أولويات لإطار عمل جديد يكون أكثر شمولا وتوجها نحو العمل المشترك لصالح البلدان النامية غير الساحلية في العقد المقبل.

٦٤ - وشدد الوزراء على ضرورة أن يكفل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تناول الاحتياجات الإنمائية المختلفة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة وباتباع أمور منها، إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لهذه البلدان ومراعاة تطبيق متغيرات مختلفة تذهب أبعد من معيار نصيب الفرد من الدخل القومي؛ فضلاً عن التسليم بالطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر وتحسين الدعم الكافي والمنهجي الذي يقدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة تركيزه وفقا للخطط الوطنية.

٦٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء العدد الكبير والمتنامي للاجئين، وبخاصة النساء والأطفال بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن أبَويهم، الذين يضعون أنفسهم في مواضع الضعف بمحاولتهم عبور الحدود الدولية بدون حيازة وثائق السفر الضرورية،

وسلّم الوزراء بالتزام الدول باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وأسرهم ولا سيما النساء والأطفال بصرف النظر عن مركزهم من منظور الهجرة.

٦٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء التعويق الذي تتعرض له الجهود الدولية الرامية لوضع حد لدورة الأمراض مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والدرن والملاريا وغير ذلك من الأمراض المدارية المهجورة عن طريق أساليب المنع والمعالجة وتعزيز الصحة النفسية والرفاه للناس، بسبب ظهور وانتشار أمراض مدارية أخرى مثل الإيبولا على ما هو حاصل في منطقة غرب أفريقيا.

٦٧ - وإذ نظر الوزراء في الطابع العابر للحدود لهذا الوباء، والمعدل غير المسبوق للإصابة بعدوى المرض ومخاطر انتشاره فيما وراء الحدود، وإدراكاً منهم للأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي يجلبه الوباء على التنمية في البلدان المنكوبة به بشكل رئيسي، وإقرارا منهم بأن الإيبولا يمثل تهديدا للأمن الصحي على الصُعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، أعربوا عن شكرهم للمجتمع الدولي على ما اتخذه من خطوات وقدمه من دعم حتى الآن وطالبوه بتقديم مزيد من المساعدة لهذه الجهود.

٦٨ - وطالب الوزراء المجتمع الدولي بتوفير المساعدة الضرورية من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء على المراقبة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البحوث الإفرادية الحيَّة وتعقّب الاتصال بالمصابين وتقاسم المعلومات بشأن وباء الإيبولا بالتعاون الآني مع منظمة الصحة العالمية ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة أطباء بلا حدود وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وسواهم من الشركاء الآخرين.

٦٩ - وسلّم الوزراء بالجهود التي يبذلها رؤساء الدول والحكومات لبلدان حوض نهر مانو في غرب أفريقيا (كوت ديفوار وغينيا وليبريا وسيراليون) لما يبدونه من التزام ويتخذونه من إجراءات لوقف انتشار الإيبولا في بلدانهم، ودعوا شركاء التنمية والمجتمع الدولي بأسره إلى توفير الدعم المستمر المستديم ذي الصلة لتعضيد جهود البلدان المتضررة. وفي هذا السياق حثوا جميع المانحين وبالأخص المانحين التقليديين على زيادة الشفافية في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للمسائل الصحية ولا سيما في هذه الحالة.

٧٠ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم باعتماد القرار ١/٦٩ وأكدوا في هذا السياق استمرار إيمانهم بأن الوحدة العالمية هي مفتاح هزيمة الإيبولا، الذي بات يمثل تهديدا صحيا مشتركا على الصعيد العالمي.

٧١ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بجهود حكومة إكوادور لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، في كويتو في عام ٢٠١٦، وقرروا في هذا السياق أن يدعموا اعتماد قرار بهذا الخصوص في الجمعية العامة.

٧٢ - ولاحظ الوزراء الانعقاد المرتقب في تاريخا بدولة بوليفيا المتعددة القوميات لاجتماع وزراء التصنيع ومكافئاته المعني بمسألة حوكمة الموارد الطبيعية والتصنيع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٧٣ - ورحب الوزراء بافتتاح رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو مولاريس آيما، الجناح الجديد لمكاتب مجموعة السبعة والسبعين في الطابق الخامس من مبنى الأمانة العامة في مقر الأمم المتحدة. ولاحظ الوزراء بارتياح هذا الإنجاز الذي يمثل العودة الدائمة لمكتب مجموعة السبعة والسبعين إلى المبنى الرئيسي للأمانة العامة حيث كان قائما منذ عام ١٩٨٢ قبل استهلال العمل بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٧٤ - وأشار الوزراء إلى الالتزامات الواقعة على عاتق البلد المضيف بموجب الاتفاق المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأعربوا عن ترحيبهم باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٣٠٦/٦٨ المعنون ”تعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“ الذي استهدف تناول مسألة الإغلاق التعسفي للحسابات المصرفية للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة من قِبَل بعض المؤسسات المصرفية هادفاً التوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة.

٧٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية الوحيدة في المنظمة المنوطة بالواجبات المتصلة بالمسائل الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية. وفي هذا السياق، طلب الوزراء أن تُناقَش في إطار اللجنة الخامسة وحدها أي مسائل تتعلق بالميزانية أو أي مسائل مالية أو إدارية، بما فيها المسائل ذات الصلة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إعمالاً لميثاق الأمم المتحدة.

٧٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن أي جهود لإصلاح الأمانة العامة وإدارتها، بما في ذلك عملية الميزانية التي تضطلع بها، ينبغي ألا يكون القصد من ورائها تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة بل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها الإشرافي والرقابي، ورأوا أنه من الضروري كفالة نظر الدول الأعضاء والحصول على موافقاتها المسبقة في جميع الحالات التي تكون فيها الإجراءات المزمع تنفيذها داخلة في اختصاص الجمعية

العامة. وأشاروا في هذا الصدد للقرار ٢٥٧/٦٦. كما أيدوا حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الإعراب عن مواقفها إزاء إدارة المنظمة بما في ذلك في المسائل المتصلة بالميزانية وضرورة قيام تفاعل وحوار مستمرين بين الأمانة العامة والجمعية العامة لتدعيم وجود بيئة إيجابية للتفاوض حول تدابير الإصلاح واتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها.

٧٧ - وأعرب الوزراء عن دعمهم القوي للدور الإشرافي الذي تضطلع به الجمعية العامة وسواها من الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة لها في عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، أعربوا مجددا عن التزامهم بتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق. وحث الوزراء أيضاً باقي أعضاء الأمم المتحدة على المشاركة النشطة في دورات اللجنة.

٧٨ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الإطار الاستراتيجي باعتباره التوجيه السياساتي الرئيسي للمنظمة وطالبوا مجدداً بضرورة أن يعكس محتواه على نحو تام ولايات الدول الأعضاء والقواعد المالية والنظام المالي للأمم المتحدة.

٧٩ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الحفاظ على منهجية الميزانية والإجراءات والممارسات المستقرة للميزانية والنظام المالي والقواعد المالية الناظمة لعملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الميزانية الذي تعتمده الجمعية العامة مع كافة البرامج والأنشطة حتى يمكن ضمان تنفيذها الكامل والفعال. وفي هذا الصدد، أكدوا أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف تمثل عنصرا جوهريا ومتمماً لمنهجية الميزانية التي توافق عليها الجمعية العامة، وأعادوا التأكيد على أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثّر الأنشطة المطلوبة تأثراً سلبياً بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

٨٠ - وأكد الوزراء أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعاد الوزراء التأكيد مجددا على مبدأ ''القدرة على الدفع'' باعتباره المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة ورفضوا إدخال أي تعديل على عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون الهدف منها زيادة مساهمات البلدان النامية. وأكدوا في هذا الصدد أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة مثل فترة الأساس والدخل القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعامل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نموا والتسوية المتصلة برصيد الديون لا بد ألا تُمس أو تكون محلا للتفاوض.

٨١ - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، تم تحديده كحل سياسي توفيقي وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه يعتبر مصدرا جوهريا لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٥ جيم.

٨٢ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة أن تشكل المبادئ والقواعد الراهنة المتعلقة بقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي تقرها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة، الأساس لأي مناقشات تتعلق بجدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وشدد الوزراء في هذا السياق على أن جدول اشتراكات حفظ السلام لا بد أن يعكس بشكل واضح المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وأشار الوزراء أيضا إلى أن قدرة البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية محدودة بالنسبة للمشاركة في ميزانيات حفظ السلام. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن أي مناقشة لنظام التخفيضات المطبق على جدول اشتراكات حفظ السلام لا بد أن يراعي ظروف البلدان النامية التي ينبغي ألا تتأثر أوضاعها الحالية سلبا. وشدد الوزراء في هذا الصدد على أنه لا ينبغي من ثم تصنيف أي عضو من أعضاء مجموعة السبعة والسبعين والصين من غير أعضاء مجلس الأمن فوق المستوى جيم.

٨٣ - وأبدى الوزراء دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٢٠٩٩ (د-٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ لغرض المساهمة في توسيع دائرة المعارف بالقانون الدولي كوسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتكريس علاقات الصداقة والتعاون فيما بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج ومكوناته يمثل إحدى الركائز لجهود الأمم المتحدة في تعزيز القانون الدولي، وأن فقهاء القانون والمحافل الأكاديمية والدبلوماسيين وسواهم من الموظفين العموميين من البلدان النامية يستفيدون استفادة عظمى من الدورات الدراسية الإقليمية للقانون الدولي والزمالات والمنشورات والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. وانطلاقا من شعورهم بالقلق إزاء قلة الموارد من التبرعات المتاحة لدعم أنشطة هذا البرنامج المهم، أعاد الوزراء التأكيد على ضرورة تمويل مكونات برنامج المساعدة بما في ذلك الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي التي تفيد منها أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، وزمالة هاميلتون شيرلي أميراسنغ التذكارية لقانون البحار، والحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات وممارساتها والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة ابتداء من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥,

٨٤ - ونادى الوزراء باعتماد نهج المحاسبة عن المسؤوليات فيما يتصل بالشراكات التي تشمل الأمم المتحدة، وبالأخص فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية. وفي هذا الصدد أعادوا التأكيد على ضرورة القيام في إطار شراكات الأمم المتحدة بتعزيز الشفافية والتناسق والاستدامة فضلا عن المساءلة أمام الدول الأعضاء، وشددوا أيضا على ضرورة إتاحة إجراءات للدول الأعضاء في الجمعية العامة لنظر أيٍّ من هذه المبادرات والموافقة عليها حتى يتسنى المحافظة على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة.

٨٥ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع التاسع والعشرين للجنة خبراء صندوق بيريز غريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وأيدوا التوصيات الواردة فيه. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق الاستئماني لما يبديه من التزام متواصل، وأعربوا عن رضائهم عن النتائج التي أحرزها الصندوق. وفي ضوء النقص الشديد في إيرادات الفائدة التي حققها الصندوق بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة على نحو ما أفاد به رئيس الصندوق، أهاب الوزراء بجميع الدول الأعضاء تقديم مساهمات كبيرة للصندوق الاستئماني في مناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية المقرر انعقاده في نيويورك في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

٨٦ - وأقر الوزراء توصيات لجنة خبراء الصندوق بشأن إدارة الموارد المشاريعية لدعم أنشطة اللجنة وفوّضوا رئيس الصندوق الاستئماني استكمال الوثائق ذات الصلة وتوقيعها.

٨٧ - ووافق الوزراء على البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لمجموعة السبعة والسبعين بالصيغة التي عرضها رئيس مجموعة السبعة والسبعين، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد حتى الآن اشتراكاتها المتأخرة على بذل جهود خاصة لعمل ذلك.

٨٨ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بانضمام جمهورية جنوب السودان إلى عضوية مجموعة السبعة والسبعين.

٨٩ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب جمهورية جنوب أفريقيا بالتزكية لرئاسة مجموعة السبعة والسبعين لعام ٢٠١٥.